## «النفط الكويتي» يرتفع لـ 52,2 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 3 سنتات ليصل إلى 52,20 دولارا بزيادة نسبتها 0,5٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية، اختتمت أسعار النفط تعاملات نهاية الاسبوع مستقرة إلى حد كبير لكنها هبطت على أساس أسبوعي وسجل الخام الأميركي أول هبوط أسبوعي في 5 أسابيع مع زيادة نشاط الحفر بالولايات المتحدة وتسجيل مستوى قياسي للمخزونات.
وجرت تسوية العقود الآجلة لخام برنت في العقود الآجلة عند 55,81 دولارا للبرميل 0,3٪، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 4 سنتات إلى 53,40 دولارا للبرميل.

### حققت نمواً 5,8٪ لتصل إلى 756 مليون دينار في 2016

# البنوك الكويتية الأولى خليجياً بمعدلات النمو السنوي للأرباح

شريف حمدي

**35٪ نسبة أرباح البنوك الإسلامية من الإجمالي بـ 267 مليون دينار**

**«الوطني» و«بيتك» استحوذا على أكثر من 52٪ من الأرباح**

**البنوك الإسلامية تتفوق على التقليدية بمعدل نمو سنوي 11٪**

**استمرار سياسة خفض المخصصات بـ 16٪ عزز نمو نتائج الأعمال**

تعرضت الاقتصادات الخليجية لضغوط كبيرة على اثر تراجع أسعار النفط العام الماضي ما سبب ضغوطا تشغيلية على البنوك، وهو ما انعكس على أرباحها السنوية للعام 2016 وعلى الرغم من ذلك فان البنوك الكويتية كانت الأفضل في الأداء من حيث صافي الأرباح السنوية محققة مجتمعة نموا نسبته 5,8٪ لتحل الأعلى من حيث نمو صافي الأرباح على أساس سنوي مقارنة بإجمالي صافي أرباح البنوك الخليجية الأخرى التي تباينت ما بين الارتفاعات الطفيفة أو الانخفاض بما يعطي دلالات كثيرة على مستوى الاقتصاد الكلي وفرص النمو المستقبلي وكذلك السياسات النقدية الناجحة للبنك المركزي والتي ساعدت البنوك على التخلص من جزء كبير من المخصصات أدى الى زيادة صافي أرباحها الى جانب صافي دخل الفائدة حيث لم تتخط تكلفة الفائدة لكل البنوك مجتمعة في المتوسط 34٪ من إيرادات الفوائد لديها.
وكانت البنوك الخليجية قد حققت نتائج متباينة فعلى صعيد أكبر الاقتصادات الخليجية تراجع صافي أرباح البنوك السعودية بما نسبته 5,4٪ حيث تراجعت كل من بنوك المملكة والبنوك الإماراتية والتي سجلت اكثر الانخفاضات بما نسبته 6٪ أما باقي البنوك فقد حققت ارتفاعات بنسب اقل من البنوك الكويتية لتحل البنوك القطرية (البنك التجاري فقط لم يعلن عن نتائجه المالية حتى كتابة التقرير) بنسبة ارتفاع لمجمل أرباحها بلغت 4,9٪ في المركز الثاني بعد الكويتية وجاءت البنوك البحرينية (8 بنوك لم يعلن منها سوى 4 بنوك فقط) في المركز الثالث بارتفاع بلغت نسبته 2,75٪ وأخيرا البنوك العمانية والتي بالكاد حافظت على وجود نمو لصافي أرباحها بارتفاع 0,5٪ فقط.
شهدت النتائج المالية للبنوك الكويتية نموا ملحوظا في صافي الأرباح السنوية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2016، مقارنة مع ذات الفترة من 2015 بنسبة 5,8٪، إذ بلغ إجمالي الأرباح في العام الماضي نحو 756,5 مليون دينار ارتفاعا من 741,8 مليون دينار في العام الذي سبقه.
يأتي هذا التحسن في الأرباح الفصلية للبنوك جراء تحسن الأداء التشغيلي، واستمرار اتباع سياسة الخفض التدريجي للمخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، والتي تراجعت في 2016 بنسبة قريبة من 16٪، إذ تراجع حجم المخصصات إلى 585 مليون دينار مقارنة مع 695 مليون دينار في 2015.
وفي تحليل أجرته «الأنباء» في ضوء النتائج المعلنة للبنوك الكويتية عن العام 2016 تبين ما يلي:
● حققت جميع البنوك الكويتية نموا في الأرباح في العام الماضي باستثناء بنكي برقان الذي انخفضت أرباحه بنسبة 10,5٪ لتصل الى 68,16 مليون دينار، والمتحد بـ 5,8٪ لتصل الى 40,3 مليون دينار.
● جاء بنك وربة في صدارة قائمة البنوك التي حققت نموا بنسبة 150٪ رغم قلة أرباح البنك التي بلغت 2,5 مليون دينار، ولكنه مستمر في التحسن بالأداء اعتمادا على استراتيجيته التنموية التي تهدف الى تطوير العمليات فضلا عن الخدمات والمنتجات.
● حقق بنك الكويت الوطني أعلى أرباح من حيث القيمة لتصل أرباح العام الى 295,2 مليون دينار مقارنة مع 282,2 مليون دينار في 2015 بنسبة نمو 4,6٪، وتشكل أرباح «الوطني» نحو 39٪ من إجمالي أرباح البنوك العشرة.
● حل بيت التمويل الكويتي «بيتك» ثانيا من حيث تحقيق أعلى أرباح صافية في العام الماضي بـ 165,2 مليون دينار مقارنة مع 146,8 مليون دينار بنسبة نمو 13,3٪، وتشكل أرباح البنك نحو 22٪ من صافي أرباح البنوك الكويتية، وبذلك تجاوزت نسبة أرباح أكبر بنكين «الوطني» و«بيتك» 52٪ من الإجمالي.
● استحوذت البنوك الإسلامية وعددها 5 بنوك هي «بيتك» و«المتحد» و«بوبيان» و«الدولي» و«وربة» على 35٪ من إجمالي الأرباح، إذ بلغ إجمالي أرباح البنوك الإسلامية 267,2 مليون دينار وحققت البنوك الخمسة نموا في أرباحها السنوية بلغت نسبته 11٪ بما يزيد وبشكل كبير عن البنوك التقليدية ومعدل نمو إجمالي أرباح البنوك مجتمعة.
ويتضح من خلال نمو أرباح البنوك الكويتية أنها قادرة على مواجهة التحديات، كما تشير إلى قوة المؤشرات المصرفية وسلامة أوضاع البنوك المالية التي وصل إجمالي أصولها الى 72 مليار دينار (ما يعادل قرابة 235 مليار دولار) بنهاية ديسمبر الماضي بحسب القوائم المالية لكل بنك.

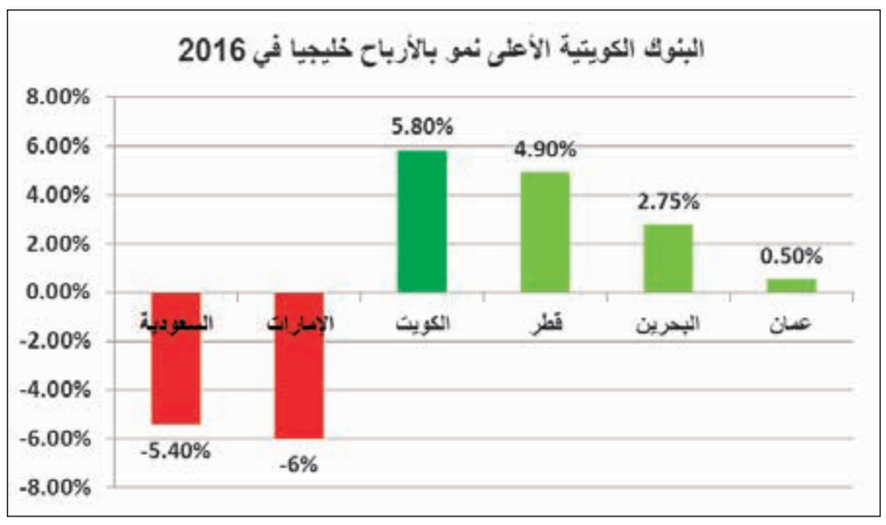


**صافي أرباح البنوك الكويتية في 2016 مقارنة بـ 2015**

| البنك | صافي الأرباح | | التغير |
|---|---|---|---|
| | 2016 | 2015 | |
| بنك وطني | 295,2 | 282,2 | ٪4,6 |
| بنك الخليج | 42,94 | 39 | ٪10,1 |
| البنك التجاري | 50,4 | 46,19 | ٪9,1 |
| البنك الأهلي | 32,5 | 30,4 | ٪6,9 |
| المتحد | 40,3 | 42,8 | ـ٪5,8 |
| الدولي | 18,2 | 16,1 | ٪13,0 |
| برقان | 68,18 | 76,13 | ـ٪10,4 |
| بيتك | 165,2 | 145,8 | ٪13,3 |
| بوبيان | 41,07 | 35,2 | ٪16,7 |
| وربة | 2,5 | 1 | ٪150,0 |
| إجمالي القطاع | 656,9 | 714,82 | ٪5,8 |

### ضريبة تحددها الحكومة على جميع المعاملات المصرفية دون تمييز

# خبراء: القيمة المضافة 0٪ على البنوك الإسلامية

محمود فاروق

**الإعفاء الضريبي لمعاملات البنوك الإسلامية مثل إندونيسيا وتركيا**

**تحديات تقنية ومحاسبية تواجه كافة البنوك قبل التطبيق**

**عدم الاستعداد محاسبياً سيخسر البنك من حصته السوقية**

في الوقت الذي تطلب فيه البنوك الاسلامية من الحكومة استثناءها من تطبيق ضريبة القيمة المضافة المقررة بواقع 5٪، يؤكد خبراء في شركة «كي بي ام جي» ان هناك تأثيرات سلبية سيتعرض لها القطاع في حال عدم تجهيز النظام المحاسبي للبنوك لتتناسب مع متطلبات النظام الضريبي الجديد ومحاولة من الأنباء لتقديم حلول لكيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على البنوك الاسلامية بما لا يؤثر على ادائها مقارنة بالبنوك التقليدية.
«الأنباء» استطلعت رأي الخبراء المحاسبين عن افضل السبل للتطبيق واكدوا ان الحل الوحيد الذي تم تطبيقه في بلدان أخرى وفي مقدمتها ماليزيا يتمثل في المساواة بين البنوك الاسلامية والتقليدية بأن يتم اعفاء السلع التي تدخل في معاملات البنوك الاسلامية من ضريبة القيمة المضافة او ان تضع الحكومة نسبة محددة سلفا على قيمة العملية التي يقوم بها البنك وتتساوى في ذلك كافة البنوك بما لا يفرق بينهما على اساس طبيعة البنك.
توقع خبراء «كي بي ام جي» ان يكون التطبيق بالطريقة الموضحة في كافة دول الخليج التي تعتبر صناعة الصيرفة الإسلامية اساسا في نظامها المالي دون اختلاف بين الدول الست ورجحت ان يتم تطبيق الضريبة بنسبة 0٪ على البنوك الاسلامية بما يسهل التعامل وتتساوى فيها مع البنوك التقليدية في التكلفة والأعباء.
وأشاروا الى ان التطبيق تم من قبل بشكل ناجح في بعض الدول الاسلامية ومنها اندونيسيا وتركيا وماليزيا.
وأكد الخبراء أن البنوك ستكون عرضة لخسارة جزء من حصتها السوقية في حال عدم الاستعداد المحاسبي لتطبيق الضريبة، وذلك لما سيترتب عليها من تأثيرات تتعلق بقدرتها على تقديم خدماتها التنافسية بالكفاءة نفسها، إضافة إلى أنها ستواجه تشابكات مع العملاء بخصوص من سيدفع الضريبة وبالتالي قد تتسبب في ذهابهم إلى بنوك اخرى.
وأشاروا إلى ان الأولوية في الوقت الراهن تتمثل في التأكد من اعتماد البنوك نظام محاسبي صحيح وتعيين مختصي تكنولوجيا المعلومات ممن يتمتعون بخبرة مسبقة في مجال ضريبة القيمة المضافة.
وتعتمد البنوك الإسلامية في معاملاتها على عقود سلعية كعقود المرابحة، التي تقوم معها بمنح التسهيلات مقابل شراء أصل ما، يكون باسم البنوك وفقا لمقتضيات نموذج أعمالها، وفي هذه الحالة ستدفع ضريبة القيمة المضافة على كل عملية ائتمانية تنفذها في هذا الجانب.
واستعرضوا التحديات التي ستوجهها البنوك الإسلامية التي تكمن في عدم القدرة على تأسيس ادارات متخصصة في الضرائب للتعامل معها، موضحين ان الكوادر الوظيفية الموجودة حاليا تقتصر على مدققي الحسابات فقط، مرجعين السبب في ذلك إلى أن تلك هي المرة الأولى التي تتعامل فيها تلك البنوك مع النظام الضريبي بتلك الصورة.
وأشاروا إلى أن البنوك ستحتاج إلى تعيين قوى عاملة للتعامل مع النظام الضريبي الجديد، وذلك للإشراف على كل عمليات التحويلات التي ستطبق عليها الضرائب، خصوصا ان الشركات الكبرى لديها عمليات كثيرة، ما سيجعل تطبيق النظام الضريبي في البداية أمرا صعبا في ظل عدم وجود كوادر مؤهلة لتولي الأمر.

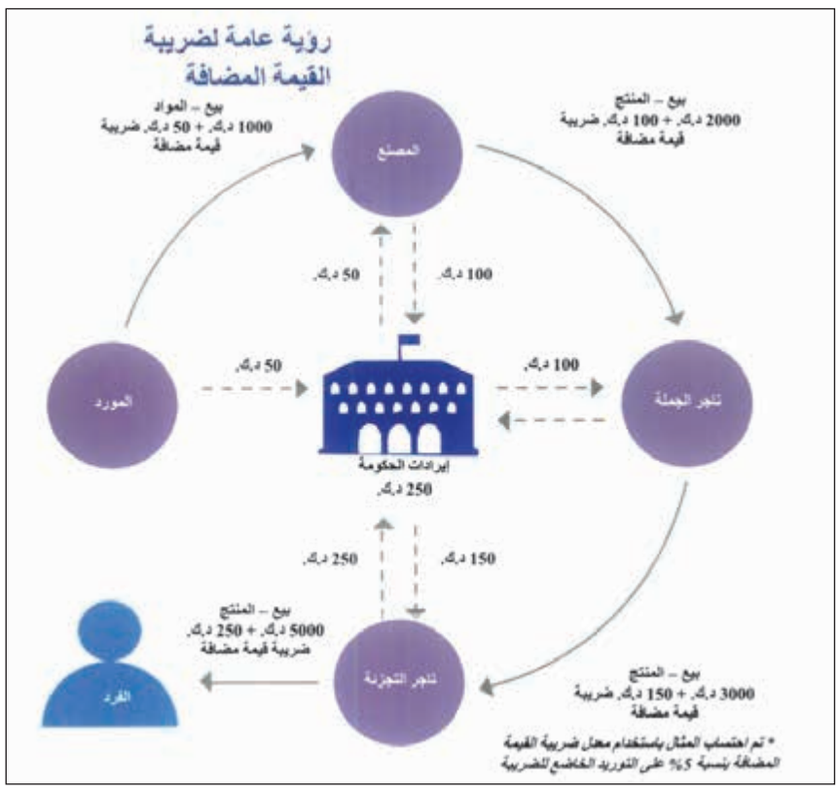


## محطات وقود «الشباب».. لأجل غير مسمى

عبدالرحمن خالد

وقعت مذكرة تفاهم مع الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بغرض بحث فرصة إشراك القطاع الخاص ممثلا في شريحة المبادرين، في محطات الوقود التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، وأكدت منذ أيام قليلة أن العمل جار على إنجاز الدراسات المطلوبة لهذا المشروع الحيوي تفاعلا مع توجهات الدولة لتشجيع الشباب وأصحاب المبادرات.
وتهدف المؤسسة إلى إسناد 43 محطة وقود تابعة لشركة البترول الوطنية إلى الشباب المبادرين، حيث ستتم إدارة وتشغيل تلك المحطات، من خلال الشباب المبادرين، مما سيعطي دورا أكبر للمبادرين الكويتيين للمشاركة في المشاريع، مشيرة إلى أنه تم وضع تصور لإدارة تلك المحطات، وننتظر أخذ الموافقات عليه بحيث تكون الملكية في البداية للحكومة كمرحلة انتقالية.

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان محطات الوقود التي خصصها الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمبادرين الشباب تم إيقاف العمل بها في الوقت الحالي ولأجل غير مسمى دون إبداء أسباب لذلك التوقف أو توقيت بدء العمل مرة أخرى بتلك المبادرة.
وكان «الصندوق الوطني» يتعاون مع مؤسسة البترول الكويتية لمنح الشباب المبادرين 43 محطة وقود خلال الفترة المقبلة، وعكف وزير النفط السابق بالإنابة انس الصالح على وضع آلية لإدارة تلك المحطات.
ولم تحدد المصادر الأسباب الأساسية في إيقاف العمل في تلك المحطات، إلا لتأجيلها.
وكانت مؤسسة البترول الكويتية قد

### حلت سابعاً عالمياً بحسب إحصائية البنك الدولي

# الكويت الثالثة خليجياً بمتوسط استهلاك الفرد من الكهرباء سنوياً

مصطفى صالح

حلت الكويت بالمرتبة الثالثة خليجيا بعد كل من البحرين وقطر في متوسط استهلاك الفرد للكهرباء بمتوسط استهلاك يصل الى 14,9 ألف كيلو وات سنويا للفرد وهو المستوى الذي جعلها تحل بالمركز السابع عالميا ويشير التقرير الصادر عن البنك الدولي الى ان تلك الإحصائيات ليست مؤشرا فقط على مستوى استهلاك الكهرباء بناء على الظروف المناخية التي تعيشها كل دولة ولكنها احد المؤشرات على التقدم الصناعي او مستوى الرفاهية لمواطني تلك البلدان.
وكان البنك الدولي أصدر إحصائية حول استهلاك الطاقة الكهربائية بالعالم، محتسبا متوسط نصيب الفرد السنوي من استهلاك الكهرباء (كيلو وات/ساعة)، حيث احتلت ايسلندا المركز الأول بنصيب الفرد من استهلاك الكهرباء ببلغ 54,79 ألف كيلو وات، فيما احتلت النرويج المركز الثاني بـ 23,32 ألف كيلو وات.
وجاءت البحرين بالمركز الثالث عالميا والاول خليجيا وعربيا بـ 18,216 كيلو وات، وجاءت في المركز الثاني خليجيا دولة قطر بمتوسط استهلاك فاق الكويت بنسبة ضئيلة ليصل الى 15,4 ألف كيلو وات، فيما جاءت الإمارات في المرتبة الرابعة بمتوسط استهلاك وصل الى 10,9 آلاف كيلو وات سنويا وحل تحت مستوى العشرة آلاف كيلو وات كل من مواطني السعودية وعمان بمتوسطات وصلت الى 8,7 آلاف و5,98 آلاف كيلو وات لكليهما على التوالي.
يذكر ان الولايات المتحدة الأميركية صاحبة اكبر اقتصاد في العالم قد حلت بالمركز الحادي عشر في القائمة بمتوسط استهلاك يصل الى 13 ألف كيلو وات سنويا للفرد الواحد.

| الدولة | متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء سنويا بالكيلو واط |
|---|---|
| البحرين | 18,216,62 |
| قطر | 15,470,99 |
| الكويت | 14,910,58 |
| الإمارات | 10,904,45 |
| السعودية | 8,741,42 |
| عمان | 5,981,45 |

## KPMG: «القيمة المضافة» ستؤثر على أعمال الشركات والبنوك.. ويجب مراجعتها

استعرض الشريك ورئيس إدارة الضرائب في KPMG الكويت، زبير باتل، تحديث الأنظمة الرقابية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى شرح عام لأنظمة ضريبة القيمة المضافة وتطورها.
جاء ذلك خلال ندوة عقدها KPMG الكويت، حول ضريبة القيمة المضافة لقطاع التجزئة والسيارات.
ومن ناحية اخرى ناقشت الشريك بقسم الضرائب في KPMG Lower Gulf، في الإمارات كلير ماك كول تأثير ضريبة القيمة المضافة على قطاع التجزئة والسيارات، بما فيه الاعتبارات الرئيسية في القطاع ونواحي التطبيق.
وقالت انه يتعين على جميع الأعمال مراجعة إجراءاتها بعناية لفهم تأثير ضريبة القيمة المضافة وتحديد الواجب القيام به من أجل تحقيق الالتزام الكامل بالقانون المقترح خاصة ان الوقت اصبح ضيقا.
واشارت إلى ان ضريبة القيمة المضافة ستؤثر على كافة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبما أنها ضريبة تتعلق بالمعاملات، فإنها ستؤثر على كافة نواحي الأعمال.
وأوضحت انه يتعين على الادارات المالية والقانونية وتكنولوجيا المعلومات والمبيعات والتسويق، والموارد البشرية، فهم تأثير ضريبة القيمة المضافة على أعمالها وتحديد ما إذا كان تطبيق هذه الضريبة تنتج عنها تكاليف إضافية أم لا، وهل ستكون هذه التكاليف فعلية أم تتعلق بالتدفقات النقدية أم تتعلق بالالتزام الرقابي.
وتعتبر هذه الندوة فرصة مثالية للرؤساء التنفيذيين ورؤساء الإدارات المالية ومدراء العمليات ومدراء تكنولوجيا المعلومات ومدراء الضرائب ومدراء المشتريات الذي يرغبون في اكتساب فهم أكثر عمقا لتأثير ضريبة القيمة المضافة على مختلف وحدات العمل (أي الحسابات وتقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة وأنظمة تخطيط موارد المؤسسات والسياسات والمشتريات والمبيعات) والخطوات اللازمة لتحقيق الالتزام الضريبي بطريقة موفرة للتكاليف.